

فقدان المراءاة الثاني اذا المصوم منه انه اذا لم يقدر على قراءة سورة اخرى لا يكره تكرارها للضرورة والاحتياج الاقراءها وانما يلزم الضرورة في ركعة اخرى فان بعد ما قراءها في ركعة مرة وثلث الضرورة باذنه الواجب فيها في الركعة الاخرى فالواجب له ان يقرأها بعد فاذ لم يقدر على سورة اخرى اضطر الى تكرار السورة التي قراءها في الركعة الاولى والحاصل ان تكرار السورة الواحدة في ركعة واحدة مكروه في الغرض ذكره في فتاوى قاضي خان وكلما تكرارها في ركعتين منه بان قراءها في الاولى ثم كررها في الركعة الثانية يكره ذكره في الفتية لكن هذا اذا كان لغرض ضرورة بان كان يقدر على قراءة سورة اخرى اما اذا لم يقدر فلا يكره وايضا انما يكره اذا وقع عن قصد اما اذا وقع عن غير ضرورة قصد كما اذا قرأ في الاولى فلما عود برتب الناس فانه لا يكره ان يكرها في الثانية ذكره في الخلاصة وغيرها ووجه الكراهة عدم وروده فيكون بدعة ليس عليه امره عليه السلام فيكره ولا يكره تكرار السورة في ركعتين او في ركعتين في نظر لان باب النفل واسع وقد ورد انه عليه السلام قام الى المسجد بآية واحدة يكرها في تمجده فدل على جواز التكرار في التطوع وسببها في تمام هذا في المساجد ان شاء الله تعالى ويكره تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل شعاع في التطوع الا اذا كان ذلك التطويل مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او ما توركا فيمنقول عنه عليه السلام فعلا او مرويا عنه عليه السلام او ما توركا عن احد من الصحابة وكيف ما كان فلم يرد فيه شئ بطريق صحيح ولا ضعيف الا حديث عائشة رواه اصحاب السنن الاربعة وان جبران في صحيحه

والحاكم

والحاكم في المستدرک كان عليه السلام يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بقراءة الكتاب ويستخ اسم ربك الاعلى وفي الثانية يقول يا ايها الكافرون وفي الثالثة يقول هو الله احد المعبودين فان الوتر من حيث القراءة ملحق بالتواقل وقد روي فيه اطالة اطالة الاولى على الثانية واما ما روي من قراءته فل يا ايها الكافرون في الركعة الاولى من سنة الحج والعمرة وقراءة الاخلاص في الثانية فليس مما سخن فيه اذ المراد به التطويل المكروه في الغرض وهذا ليس منه لانه اطالة بمقتضى آية او آيتين فان قراها بقايا الكافرون ست آيات والاخر خمس او اربع على الخلاف وذلك ليس بمكروه في الغرض تقدم هذا وقال في فتاوى قاضي خان في فصل القراءة في التراويح لو طول الاولى على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد بن حنيفة وعند ابو يوسف التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما انتهى فعلان ما قاله هكنا قولها خلافا لمحمد وتطويل الركعة الثانية على الركعة الاولى في جميع الصلوات الغرض والنفل مكروه ونقل ابن فرشته في شرح المجمع عن جامع المحبوبي ان اطالة الثانية انما يكره في الفرائض واما في التواقل فغير مكروهة ولعل الوجه فيه ان النفل بابر واسع فيصغر فيه ما لا يفتقر في غيره لان المتطوع امر نفسه لا يلزمه الا بالترحم باختياره وقصد بخلاف الغرض لانه مقدر معتن اصلا ووصفا فلا يتجاوز فيه عن ذلك وحينئذ فالمتنفل لم يلزمه التسوية بين الركعتين فلا يلزمه بخلاف غيره فان الشارع قد حذله فيه حدا فلا يتجاوزها واذ لم يكره اطالة الثانية في النفل لم يكره اطالة الاولى بل الاولى والاخر